

Distr.: General
18 January 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

الصحراء الغربية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

أولا - تقرير الأمين العام ومساعديه الحميدة

١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠١/٦٩، قدم الأمين العام إلى الجمعية في دورتها السبعين تقريراً عن مسألة الصحراء الغربية (A/70/201). وشمل التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وهو يتضمن استعراضاً لما قام به الأمين العام من أنشطة في إطار ممارسته لمساعدته الحميدة.

٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض أيضاً، قدّم الأمين العام في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ تقريراً إلى المجلس بشأن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2015/246)، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٥٢ (٢٠١٤).

٣ - وأهاب مجلس الأمن، في قراره ٢١٥٢ (٢٠١٤)، بجميع الأطراف إلى إبداء التعاون التام مع عمليات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بما فيها تفاعلها الحر مع كافة المحاورين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق ووصولهم إلى مقاصدهم فوراً في سياق تنفيذ ولايتهم، وفقاً للاتفاقات القائمة. وأهاب المجلس أيضاً بالطرفين مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إحاطات إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار، وعن التحديات التي تواجهها عمليات البعثة، والخطوات المتخذة للتصدي لها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

110216 010216 16-00681(A)



وقد لى المجلس طلب الأمين العام الحصول على ١٥ مراقبا إضافيا من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، في حدود الموارد المتاحة، وقرر أن يمدد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٥.

٤ - ويغطي تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2015/246) التطورات المستجدة منذ تقريره السابق، المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/258)، وهو يقدم، من جملة أمور أخرى، معلومات عن الحالة على أرض الواقع، ووضع المفاوضات بشأن مستقبل الصحراء الغربية والتقدم المحرز فيها، وعن تنفيذ القرار ٢١٥٢ (٢٠١٤)، والأنشطة التي تضطلع بها البعثة، والخطوات المتخذة للتصدي للتحديات القائمة أمام عمليات البعثة وأنشطتها الإنسانية. واختتم التقرير بملاحظات وتوصيات.

٥ - وأشار الأمين العام، في هذا التقرير، إلى أن الحالة في الصحراء الغربية، كما بدت للبعثة، كانت هادئة عموما وأن وقف إطلاق النار كان لا يزال قائما. ولم يكن لمظاهر التوتر بين الطرفين والحوادث والمظاهرات التي وقعت بين الفينة والأخرى تأثير يذكر في الوضع العام خلال الفترة قيد الاستعراض. وأشار إلى الخطاب الذي ألقاه الملك محمد السادس بمناسبة الاحتفال في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بالذكرى السنوية لانطلاق "المسيرة الخضراء" عام ١٩٧٥، وإلى رد الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي انتقدت فيه الخطاب.

٦ - وذكر الأمين العام أن أمور الحياة والأنشطة الاجتماعية تجري على نحو سلمي وفي مناخ هادئ نسبيا في مخيمات اللاجئين قرب تندوف، بالجزائر. إلا أن الظروف المعيشية القاسية تفاقمت أكثر نتيجة لتخفيض المساعدات الإنسانية الدولية، وظل سكان المخيمات يعانون من جراء البطالة المزمنة وانخفاض التحويلات المالية. وقد أثار هذه الأوضاع انشغالات سياسية واقتصادية وأمنية. ونُظمت مظاهرتان في مخيم العيون وخمس مظاهرات في رابوني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧ - وأشار الأمين العام، فيما يتعلق بأنشطة مبعوثه الشخصي، إلى أنه في أعقاب نشر تقريره السابق (S/2014/258) في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أعرب المغرب عن تحفظات قوية إزاء بعض عناصر التقرير، وإزاء ملامح عملية التفاوض وولاية البعثة. وأشار إلى أن المغرب وافق من حيث المبدأ على استمرار المشاورات الثنائية والدبلوماسية المكوكية التي يضطلع بها مبعوثه الشخصي، وعلى إيفاد ممثلته الخاصة الجديدة في الصحراء الغربية ورئيسة البعثة. غير أن المغرب طلب أيضا إجراء حوار بشأن القضايا التي تشغله قبل الانخراط مجددا، مشيراً إلى أنه كان قد طلب توضيحا لكفالة أن تمضي عملية التفاوض بسلاسة، بما في ذلك ما يتعلق

بإعداد التقرير المقدم إلى مجلس الأمن. وأشار الأمين العام أيضا إلى أنه تحدث إلى الملك محمد السادس في مكالمة هاتفية، وإلى أنهما اتفقا على سبل المضي قدما. ويمكن الاطلاع في تقرير الأمين العام (S/2015/246) على سرد كامل للمجموعة الأولى من المشاورات في المنطقة على مدى عام تقريبا، بما فيها المشاورات مع أعضاء مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية، التي يضطلع بها المبعوث الشخصي.

٨ - وفيما يتعلق بأنشطة البعثة، أفاد الأمين العام بأن الفترة التي لم تتمكن فيها ممثلته الخاصة من الالتحاق بالبعثة اتسمت بتقلص التفاعل بين البعثة والسلطات الموجودة غرب الجدار الرملي، وشمل ذلك انحسار الاتصالات مع كبار المسؤولين، نظرا إلى أن محاورهم المعتاد فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة هو الممثل الخاص.

٩ - ولاحظ الأمين العام أيضا أن البعثة ترى أن الطرفين كليهما لا يزالان ملتزمين التزاما تاما بوقف إطلاق النار وباحترامه، وأن انتهاكاتها المرصودة لا تعرض وقف إطلاق النار للخطر في المدى المتوسط. بل إنها، كما لوحظ في التقارير السابقة، قد أسفرت عن حدوث تحول تدريجي في الوضع العسكري الأصلي على مر السنين.

١٠ - وأشار الأمين العام أيضا إلى أن البعثة تواصل التأكيد على ضرورة معالجة أي حالات تضارب فيما يتعلق برصد انتهاكات وقف إطلاق النار والشواغل الأمنية المحتملة في ذلك السياق ضمن إطار الاتفاق العسكري رقم ١.

١١ - وبخصوص إجراءات مكافحة الألغام، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن تلوث الصحراء الغربية من جراء الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات لا يزال يشكل خطراً على حياة السكان المحليين والرُّحَّل واللاجئين، وكذلك مراقبي البعثة العسكريين وأفرقتها اللوجستية.

١٢ - وأشار الأمين العام إلى أنه في حين تبدو البيئة الأمنية في الصحراء الغربية مستقرة بصفة عامة، تظل تداعيات انعدام الاستقرار في المنطقة في الأجل الطويل مصدر قلق لكل من البعثة والطرفين ولجيرانهما، حيث اتخذ كل منهم تدابير أمنية إضافية لمنع تسلل الجماعات المتطرفة. وبالنظر إلى التداعيات المحتملة لتزايد انعدام الأمن في المنطقة، عملت البعثة على زيادة الاهتمام الذي توليه للظروف الأمنية وتعزيز تقييمها لهذه الظروف في منطقة عملياتها، حيث طلبت إلى المراقبين العسكريين البقاء في حالة تأهب قصوى وإطلاع البعثة على أي أنشطة غير قانونية مشبوهة من شأنها أن تمس بسلامتهم. وأجرت إدارة عمليات حفظ السلام دراسة للقدرات العسكرية للعنصر العسكري للبعثة في آذار/مارس ٢٠١٥، استعرضت فيها التشكيلة الحالية والقدرات التشغيلية الراهنة نسبة إلى المهام المقررة،

والتحديات القائمة، والمخاطر المتوقعة التي تهدد تنفيذ الولاية وسلامة الأفراد، مع أخذ الديناميات الأمنية الإقليمية في الاعتبار.

١٣ - وفيما يتعلق بالأنشطة المدنية الفنية، أشار الأمين العام إلى أن ممثله الخاص المنتهية ولايته أجرى، في مطلع الفترة المشمولة بالتقرير، اتصالات بناءة مع الطرفين بشأن جميع المسائل المتصلة بولاية البعثة، وهي اتصالات أُقيمت أساساً عن طريق مكتب التنسيق التابع لكل منهما وبشكل مباشر مع قيادة جبهة البوليساريو. وخلال ما تبقى من هذه الفترة، واصل القائم بأعمال رئيس البعثة والعنصر المعني بالشؤون السياسية ومكتب الاتصال في تندوف الاتصالات قدر الإمكان، في انتظار وصول ممثله الخاصة الجديدة. وقد وصلت ممثله الخاصة الجديدة، كيم بولدوك، إلى البعثة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، على إثر انتهاء مهمة سلفها في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤. واعتباراً من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تولت السيدة بولدوك مهمة قيادة البعثة انطلاقاً من المقر.

١٤ - وأشار الأمين العام إلى أن مواقف كلا الطرفين لا تزال متباعدة إلى حد كبير فيما يتعلق بتفسيرهما لولاية البعثة، وأن هذه الآراء المتعارضة لها أثر مباشر على مصداقية البعثة تجاه الطرفين، مما يؤثر على قدرتها على تنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً وممارسة مهام حفظ السلام الاعتيادية. وترى الأمم المتحدة أن قرارات مجلس الأمن المتعاقبة هي التي تحدد ولاية البعثة. ومهام حفظ السلام الاعتيادية التي تضطلع بها عمليات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم تشكل الأساس الذي يمكنها من تنفيذ ولايتها بفعالية، بما في ذلك إجراء التقييمات وإعداد التقارير عن الظروف المحلية التي قد تؤثر في أنشطتها وفي عملياتها السياسية. ولاحظ الأمين العام أن تشغيل مركبات البعثة بلوحات أرقام مغربية غرب الجدار الرملي لا يزال يؤثر في مفهوم حياد البعثة والأمم المتحدة. ولم يكن قد بدأ تنفيذ الاتفاق الشفوي المبرم مع السلطات المغربية في آذار/مارس ٢٠١٤ بشأن الاستعاضة تدريجياً عن اللوحات المغربية بلوحات الأمم المتحدة في مركبات البعثة (انظر S/2014/258، الفقرة ٥٠)، على نحو ما أتفق عليه مع ممثله الخاص السابق. وقد أكد وزير الشؤون الخارجية من جديد هذا الالتزام للممثلة الخاصة الجديدة في شباط/فبراير ٢٠١٥.

١٥ - وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان، أشار الأمين العام إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بصفتها وسيطاً محايداً، واصلت العمل مع الطرفين ومع الأسر المعنية في بحث حالات الأشخاص الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً بالارتباط مع النزاع السابق.

١٦ - وفيما يتعلق بتوفير المساعدة والحماية للاجئين الصحراويين، أشار الأمين العام إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تواصل توفير الحماية الدولية للاجئين في المخيمات

الواقعة قرب تندوف، كما تواصل إلى جانب شركائها تزويد هؤلاء اللاجئين بالمساعدة الأساسية لإنقاذ حياتهم، وذلك بوسائل منها تنفيذ أنشطة متعددة القطاعات في مجالات المياه والصرف الصحي والصحة والتغذية والمأوى وتوزيع المواد غير الغذائية. وريثما يتم تسجيل اللاجئين في المخيمات القريبة من تندوف، ظلت المساعدة الإنسانية المقدمة من المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي قائمة على أساس مؤشر تخطيط سكاني بلغ ٩٠.٠٠٠ لاجئ من الفئات الضعيفة، حيث يقدم البرنامج المذكور ٣٥.٠٠٠ حصة غذائية إضافية للأشخاص الذين يعانون من حالة تغذوية سيئة في المخيمات. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن المساعدة المقدمة في تقرير الأمين العام.

١٧ - وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن المفوضية قامت، امتثالاً لولايتها ومبادئها، وبالتعاون مع كل من حكومة المغرب وجبهة البوليساريو، بتنفيذ برنامج تدابير بناء الثقة في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهي تسعى جاهدة إلى تسهيل الاتصال والتواصل بين اللاجئين في المخيمات القريبة من تندوف وأفراد أسرهم غرب الجدار الرملي. وظلت الزيارات الأسرية والحلقات الدراسية الثقافية والاجتماعات التنسيقية المعقودة في جنيف بين الطرفين، بمشاركة الدولتين المجاورتين، الجزائر وموريتانيا، بصفتها مراقبين، تشكل العناصر الأساسية الثلاثة لخطة العمل المستكملة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لبرنامج تدابير بناء الثقة. وكانت البعثة تدعم البرنامج بتوفير موظفين طبيين وضباط شرطة من أجل تيسير الأعمال التحضيرية ومرافقة المستفيدين إلى وجهاتهم. وأشار الأمين العام إلى أن ٢٠.٦٩٩ فرداً استفادوا من برنامج الزيارات الأسرية منذ عام ٢٠٠٤. ومن ذلك المجموع، شارك ٩٩٧ شخصاً في تلك الزيارات في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، منهم ٦٤١ شخصاً من مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب تندوف، و ٣٥٦ شخصاً من المنقطة الواقعة غرب الجدار الرملي. وعُلقت الرحلات الجوية المخصصة لتلك الزيارات منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بسبب خلافات نشبت بين الطرفين بشأن قائمة المرشحين للزيارات الأسرية. وأشار الأمين العام أيضاً إلى أنه، منذ ذلك الوقت، لم يُعقد أي اجتماع تنسيقي، وأن المفوضية ظلت مستعدة لتيسير الحوار اللازم للاستئناف الفوري للبرنامج من خلال آلية التنسيق القائمة.

١٨ - وأبلغ الأمين العام أيضاً مجلس الأمن أنه، عملاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه، قام فريق فني من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة العيون والداخلية في الصحراء الغربية في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ للمساعدة في التحضير لزيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للمغرب، التي أجريت في الفترة من

٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤. ويرد سرد لتفاصيل الزيارة في تقرير الأمين العام، إلى جانب معلومات أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها لجنتنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة، وشواغل الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وانضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقيام البرلمان باعتماد قانون جديد بشأن القضاء العسكري، والملاحظات الختامية بشأن المغرب الصادرة عن لجنة حقوق الطفل، والاستثمار في المياه الإقليمية المتاخمة للصحراء الغربية التي لا تزال محل خلاف بين حكومة المغرب وجبهة البوليساريو.

١٩ - وأشار الأمين العام، في ملاحظاته وتوصياته، إلى أنه بالنظر إلى عدم إحراز تقدم في حل النزاع المتعلق بوضع الصحراء الغربية الذي لم يتغير منذ صدور تقريره السابق، ظلت الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال أعمال مبعوثه الشخصي وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية جهوداً على قدر كبير من الأهمية. فتزايد الشعور بالإحباط في صفوف الصحراويين، إلى جانب اتساع النطاق الجغرافي للشبكات الإجرامية والمتطرفة في منطقة الساحل والصحراء، شكّل أخطاراً متزايدة تهدد استقرار المنطقة وأمنها. ومن شأن إيجاد تسوية لنزاع الصحراء الغربية أن يكفل التخفيف من حدة تلك الأخطار المحتملة. وكرر الأمين العام دعوة الطرفين إلى التعاون بجدية مع مبعوثه الشخصي ومواصلة وتكثيف جهودهما من أجل التفاوض لإيجاد حل سياسي مقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

٢٠ - وأشار الأمين العام إلى أن من السابق لأوانه التعليق على مدى جدوى النهج الجديد القائم على المشاورات الثنائية والدبلوماسية المكوكية الذي استهله مبعوثه الشخصي. بيد أنه يتوقع أن يحظى مبعوثه الشخصي بدعم فعال من أعضاء مجلس الأمن، وبالتعاون التام من الطرفين والدول المجاورة. فبعد مرور أربعين عاماً على بدء النزاع وثمانين سنوات على تقديم مقترحات الطرفين، لا يمكن تبرير استمرار الوضع القائم وعدم المشاركة بشكل بناء وابتكاري في البحث عن حل.

٢١ - ورحب الأمين العام بالمناقشة التي أجراها الطرفان بشأن الاتفاق العسكري رقم ١ الذي يحدد نظام رصد وقف إطلاق النار، ودعا إلى مواصلة التعاون باستمرار وعلى نحو بناء مع البعثة من أجل المضي قدماً فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة. وذكر أن البعثة تضطلع بمهام هامة منبثقة عن قرارات مجلس الأمن ومهام حفظ السلام العادية، ومن ثم فقد التمسست مساعدة المجلس في دعم الدور الذي كُلفت به البعثة، والتقييد بمعايير حفظ السلام، والحفاظ

على حياد الأمم المتحدة، وكفالة استيفاء الشروط الضرورية لعمل البعثة بنجاح. وقد كان وجود البعثة مهما لكفالة التزام الطرفين بوقف إطلاق النار، وهو وجود يمثل بوضوح التزام المجتمع الدولي بالتوصل إلى حل للتراع. ولما كان توسيع نطاق المشاركة على صعيد القطاعات والمجتمعات المحلية أساسيا لأي بعثة من بعثات حفظ السلام، أعرب الأمين العام عن أمله بشكل خاص في أن تُرفع القيود المتبقية المفروضة على البعثة في "تفاعلها الحر مع كافة المحاورين"، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ٢٠٤٤ (٢٠١٢) و ٢٠٩٩ (٢٠١٣) و ٢١٥٢ (٢٠١٤). وفي ذلك السياق، وفي ضوء الجهود المتواصلة التي يبذلها مبعوثه الشخصي واستمرار أهمية البعثة، أوصى الأمين العام بأن يمدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة ١٢ شهرا أخرى، حتى ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٦.

٢٢ - وأعرب الأمين العام أيضا عن قلقه إزاء وقف الزيارات الأسرية والحلقات الدراسية في إطار برنامج تداير بناء الثقة. ولذلك، فقد شجع الطرفين على الانخراط مجددا في الحوار وعلى تسوية أي مسائل معلقة بهدف استئناف تلك البرامج الإنسانية المهمة لما فيه صالح السكان الصحراويين كافة.

٢٣ - وحث الأمين العام المجتمع الدولي على تقديم تمويل إضافي عاجل من أجل برنامج ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيمات اللاجئين الواقعة بالقرب من تندوف. وأشار أيضا إلى المسائل التي ما زالت مطروحة فيما يتعلق بعدد اللاجئين المحتاجين إلى المساعدة، مما أبرز ضرورة معالجة مسألة تسجيل السكان اللاجئين.

٢٤ - وأشاد الأمين العام بالخطوات الإيجابية التي اتخذها المغرب فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك اعتماد قانون جديد بشأن القضاء العسكري والانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. غير أنه في حين رحب بتلك التطورات، فإنه أهاب بالطرفين إلى مواصلة وتعزيز تعاونهما مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بوسائل منها تيسير بعثات المفوضية إلى الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين الواقعة قرب تندوف، بإتاحة وصولها دون عراقيل إلى جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٢٥ - ولاحظ الأمين العام أن من المتوقع من تلك البعثات وغيرها من أشكال التعاون في المستقبل بين الطرفين ومفوضية حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة أن تساهم في فهم مستقل ومحيد لحالة حقوق الإنسان في كل من الصحراء الغربية والمخيمات، بهدف كفالة الحماية للجميع، وأن تساهم كذلك في تنفيذ شامل ومطرد لمعايير

حقوق الإنسان الدولية من جانب الطرفين. ولاحظ أيضا أن حقوق الإنسان لا تُحدها حدود، وبالتالي فإن جميع أصحاب المصلحة ملزمون باحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان لجميع الأشخاص. وقد كان من الأهمية بمكان سد جميع الثغرات في مجال حماية حقوق الإنسان ومعالجة مسائل حقوق الإنسان الأساسية في حالات النزاعات الطويلة الأمد. فذلك من شأنه المساهمة أيضا في تهيئة بيئة مواتية لعملية التفاوض.

٢٦ - ولاحظ الأمين العام أنه في ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد الطبيعية الموجودة في الصحراء الغربية، فقد حان الوقت المناسب لدعوة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى الاعتراف "بالمبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول"، وفقا للمادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا - نظر مجلس الأمن في المسألة

٢٧ - عقب نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام، اتخذ القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥) بالإجماع في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، حيث أكد مجدداً ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية؛ وأهاب بجميع الأطراف إلى إبداء التعاون التام مع عمليات البعثة، وضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق ووصولهم إلى مقاصدهم فوراً في سياق تنفيذ ولايتهم؛ وأهاب بالطرفين إلى مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية، ومواصلة المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده؛ ولاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد. وقرر المجلس تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

ثالثا - نظر الجمعية العامة في المسألة

٢٨ - استمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، خلال المناقشة التي جرت في الفترة من ٧ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، إلى بيانات أدلى بها ٧٠ من مقدمي الالتماسات بشأن مسألة الصحراء الغربية (انظر A/C.4/70/SR.3-5). وفي ٧ و ٨ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، تناولت الدول الأعضاء، في جملة أمور أخرى، مسألة الصحراء الغربية. وأعربت بعض تلك الدول عن تأييدها الشديد لحق الصحراويين في تقرير

المصير، وأكدت مجددا دعمها لقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وللجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي. وأعرب بعضها الآخر عن اعتقاده بأن خطة المغرب للحكم الذاتي توفر خياراً واقعياً وتتوفر له مقومات البقاء ويمكن أن تشكل أفضل فرصة لإيجاد حل لهذه المسألة يكون مقبولاً من الطرفين (انظر A/C.4/70/SR.2 و 6 و 7).

٢٩ - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها السابعة، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، مشروع قرار معنون "مسألة الصحراء الغربية" (A/C.4/70/L.4) مقدم من رئيس اللجنة، وقد اعتمده بدون تصويت.

٣٠ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت، بوصفه القرار ٩٨/٧٠. وفي هذا القرار، رحبت الجمعية، في جملة أمور، بالتزام الطرفين بمواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في مناخ مؤات للحوار والمفاوضات الجارية بين الطرفين؛ وأهابت بالطرفين أن يتعاونوا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وأن يتقيدا بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني؛ وطلبت إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين؛ ودعت الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.